إجراءات استقبال السوريّين في تركيا وألمانيا
تحليل مقارن

أمل طوبجو *

ملخص: يهدف المقال إلى فهم إجراءات استقبال السّوريّين بعد الأزمة السّوريّة بتحليل مقارن بين بلدين هما: تركيا وألمانيا، وانعكاسات هذه الإجراءات على سكّان البلدين، فتركيا بحكم جوارها لسوريا تشكّل البلد الأكثر استضافةً للّاجئين السّوريّين في العالم، وبالمقابل تعدّ ألمانيا أكثر الدّول الأوربّيّة استضافةً للسّوريّين. يحاول هذا البحث فهم أوضاع السّوريّين التي تشكّلت في كلا البلدين، في إطار مفاهيم اللّاجئ وطالب اللّجوء والضّيف والأنصار-المهاجرين والقوّة الاقتصاديّة الجديدة، في سياق البحث عن أسباب استقبال هذين البلدين للسّوريّين، وكيف بدأت هذه العمليّة؟ وما ردود أفعال الشّعب في كلا البلدين؟ ويأخذ المقال شكل التّحليل المقارن بين البيانات التي حصل عليها من المصادر الأوّليّة والثّانويّة.

* جامعة قاليونجو، تركيا

The Procedures of Hosting Syrians in Turkey and Germany Comparative Analysis

EMEL TOPÇU*

ABSTRACT This article is a comparative analysis between Turkey and Germany aims at understanding the procedures of hosting Syrians after the Syrian crisis and the repercussions of these procedures on both countries' population. Turkey, by virtue of its proximity to Syria, is the largest Syrian refugee-hosting country; while Germany is the most European country hosting Syrians. This research endeavors to understand Syrians' living conditions in these countries within a framework of concepts like refugees, asylum seeker, guest, and the new economic power. It also questions the reasons behind hosting Syrians in those countries, Turkish and German population reaction toward this process, and how did it begin?

* Hasan Kalyoncu University, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/1)
161 - 147

لجأ أغلب النّاس المتضرّرين من الحرب السّوريّة في المرحلة الأولى إلى البلدان المجاورة: تركيا ولبنان والأردن، حيث تؤوي هذه البلدان الثّلاثة حاليًا القسم الأعظم من اللّاجئين. وإلى جانب ذلك تعدّ تركيا أكثر الدّول استضافةً للّاجئين، ليس فقط بين هذه الدّول الثّلاث، بل بين دول العالم كذلك. وتعدّ ألمانيا أكثر الدّول استقبالًا للّاجئين من بين الدّول التي لا حدود لها مع سوريا. ورغم أنّ تركيا وألمانيا متساويتان في عدد السّكّان، فإنّ ألمانيا تتقدّم على تركيا كثيرًا من حيث مستوى الرّخاء، ويبلغ عدد اللّاجئين السّوريّين في ألمانيا سبع عددهم في تركيا[1].

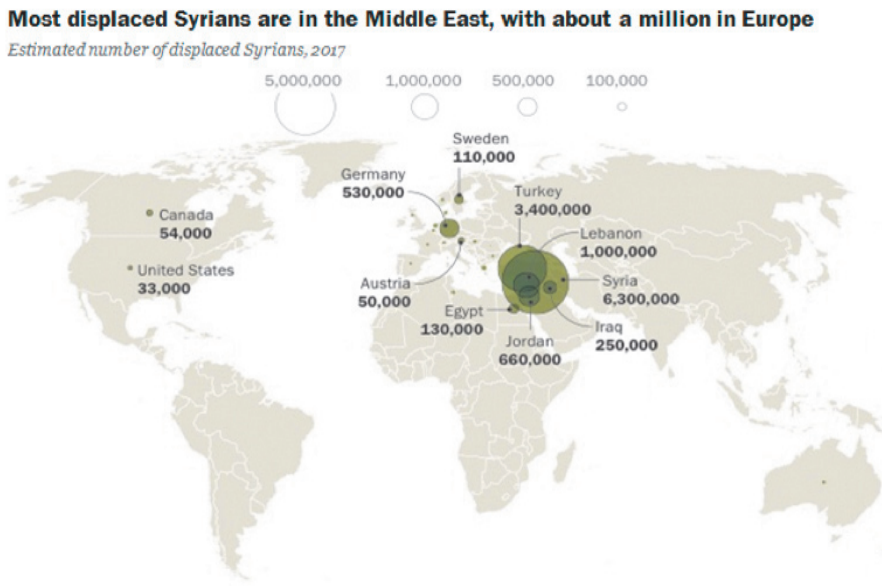

أغلب السوريين لجأوا إلى دول الشرق الأوسط وهناك مليون شخص ذهبوا إلى أوروبا

بدأ تدفّق اللّاجئين السّوريّين إلى تركيا في شهر نيسان/ أبريل عام 2011 مع انتقال مجموعة مكوّنة من 500 شخص إلى تركيا من معبر يايلاداغ الحدوديّ في أنطاكية بعد انطلاق الثّورة في شهر آذار/ مارس[2]. فقد بدأ السّوريّون المتضرّرون من الحرب بالهجرة الدّاخليّة، أو بالهجرة إلى الخارج من أجل إنقاذ حياتهم منذ عام 2011. كانت تركيا هي الدّولة الأولى في استقبال اللّاجئين فور بدء الأزمة، وازداد عدد اللّاجئين بمعدّلات فلكيّة يومًا بعد يوم، حتّى بلغ عددهم مليون شخص في عام 2013. وفي شهر أيار/ مايو سنة 2013 نفسها قرّرت ألمانيا استقبال 5000 لاجئ سوريّ[3]. وفي شهر كانون الأوّل/ يناير رفع القرار هذا العدد إلى عشرة آلاف لاجئ سوريّ. ولم تستطع ألمانيا بعد قرارها باستقبال اللّاجئين السّوريّين من منع تدفّق السّوريّين بمعدّلات كبيرة إليها، بل ربّما قدّمت شيئًا من الدّعم لذلك، حتّى بلغ العدد مع

مجموع اللّاجئين من الدّول الأخرى كأفغانستان رقمًا قياسيًّا قارب المليون لاجئ عام 2015. ثمّ أخذ هذا المعدّل بالانخفاض فيما بعد[4].

اتّبع المقال أسلوب المقارنة في بيان الموضوع بشكل أوضح. فتناول بدايةً عمليّات استقبال تركيا للسّوريّين أوّلًا، ثمّ إجراءات استقبالهم من قبل ألمانيا، ودراسة الإجراءات في كلّ دولة على حدة، ثمّ المقارنة، وبحث الجوانب المتشابهة والمختلفة تحت عناوين متعدّدة، ثمّ الانتقال إلى قسم التّقييم والنّتائج.

أسلوب البحث:

في هذا البحث، ستحلّل الإجراءات السّياسيّة في قبول السّوريّين بشكل مقارن بين تركيا وألمانيا، وهما البلدان الأكثر استقبالًا للّاجئين بوضع موقعهما في عين الاعتبار؛ الأوّل بين الدّول المجاورة لسوريا، والآخر بين الدّول الأوربيّة. وتعدّ عمليّة المقارنة أداةً مهمّةً من أجل التّحليل، وتوفّر الملاحظات الدّقيقة حول أوجه التّشابه والتّباين بين الأوضاع المقارنة فهم الأحداث بشكل أفضل.[5] ومعلوم أنّ المتغيّرات كلّما ازدادت -بحسب ليبهارت- ازداد الخطأ في المقارنة.[6] وبغية تخفيض الأخطاء في هذا البحث، اقتصرت المقارنة بين عمليّات استقبال اللّاجئين السّوريّين التي بدأت عام 2011 على بلدين فقط، وخفّض عدد المتغيّرات قدر الإمكان. وبهذه الطّريقة خفّضت نسبة الخطأ إلى الحدّ الأدنى. ستكون المقارنة في إطار القرارات التي اتّخذها البلدان، وعمليّات تنفيذ هذه القرارات، وردود أفعال الشّعب في كلّ بلد. وسيكون الحصول على البيانات من خلال تمحيص المصادر الأوّليّة، مثل القوانين واللّوائح والقرارات المتّخذة ذات الصّلة بالموضوع، وتنفيذ هذه القرارات، وصحف تلك الفترة، وتمحيص المصادر الثّانويّة، مثل البحوث العلميّة التي أجريت في الموضوع نفسه، وتقارير المنظّمات والمؤسّسات المعتمدة الأخرى. ثمّ تخضع هذه البيانات فيما بعد إلى التّحليل الدّاخليّ باستخدام طريقة المقارنة. لدى الحديث عن السّوريّين في هذه البحث، ورغم اختلاف الوضع القانونيّ للسّوريّين في كلا البلدين- ستستخدم صفة طالب اللّجوء بحقّهم، لكونهم لجأوا إلى هذين الدّولتين حفاظًا على حياتهم من الحرب في بلادهم.

عمليّات استقبال السّوريّين في تركيا:

بدأت الانتفاضة في سوريا في مدينة درعا في شهر آذار/ مارس من عام 2011، وبدأت تركيا التي تتّبع سياسة الباب المفتوح باستقبال السّوريّين في شهر نيسان/ أبريل من السّنة نفسها رغم مخالفة ذلك للقانون. في عام 1961 انضمّت تركيا إلى معاهدة الأمم المتّحدة الموقّعة في 1951 حول وضع اللّاجئين، ولم تشارك في التّطوّر الذي طرأ عليها بعد عام 1967.[7] وهكذا تستقبل تركيا اللّاجئين إليها، ويقتصر هذا الاستقبال على اللّاجئين القادمين من أوربّا وحدها. وفي هذه الحالة، لا يجوز لتركيا من النّاحية القانونيّة أن تستقبل السّوريّين تحت مفهوم اللّاجئين من سوريا، لكنّها من النّاحية الإنسانيّة لا تستطيع أن تترك هؤلاء تحت لهيب النّار وراء الحدود، لذلك فتحت أبوابها، واستقبلتهم في البلد بصفتهم ضيوفًا.

اعتقدت الحكومة التّركيّة أنّ الوضع مؤقّت، وأنّ الهدوء سيكون سيّد الموقف بعد أشهر عدّة، فبادرت إلى إنشاء مخيّمات في المناطق الحدوديّة تتوفّر فيها المستويات العالية من الظّروف المعيشيّة، وحدّدت الحدّ الأعلى لأعداد اللّاجئين الذين ستستقبلهم من السّوريّين بمئة ألف لاجئ. لكنّ المخيّمات ضاقت بأعداد اللّاجئين المتزايدة بشكل مفرط، فانتشر السّوريّون خلال عامين في المدن التّركيّة كافّةً، وفي مقدّمتها المدن الحدوديّة.[8] استقبل السّوريّون ظنًّا بأنّ بقاءهم في المخيّمات سيكون محصورًا فيها، من دون أن يدخلوا تحت مفهوم طالبي اللّجوء، فأطلق عليهم اسم "الضّيوف"، حتّى وصل أمرهم إلى حالة لا تمكن السّيطرة عليها في غياب اللّوائح القانونيّة التي تنظّم شؤونهم. فعمدت الدّولة بعد عامين من بدء استقبال السّوريّين إلى إصدار قانون يحدّد وضعهم القانونيّ في تركيا. فطبّق قانون الحماية المؤقّتة ذي الرقم 6458 بحقّهم، ليوفّر لهم جميع الحقوق التي يمتلكها طالبو اللّجوء. ولم يقتصر الأمر على إصدار القانون، بل صدر كذلك القرار بإنشاء الإدارة العامّة للهجرة التّابعة لوزارة الدّاخليّة وفقًا للمادّة 103 من القانون 6458؛ من أجل تطبيقه. كما بيّن القانون إنشاء فروع للإدارة داخل البلاد وخارجها[9]. وخلال فترة العامين الممتدّة من استقبال السّوريّين إلى صدور قانون الأجانب والحماية الدّوليّة؛ بادرت المنظّمات الأهليّة والأفراد إلى الاستنفار الطوعي في حملة كبيرة لتلبية جميع حاجات السّوريّين.[10]

يبلغ مجموع اللّاجئين السّوريّين إلى جانب اللّاجئين من الدّول المختلفة في تركيا حوالي أربعة ملايين لاجئ وقد انتشر السّوريّون في جميع أنحاء تركيا في ظلّ غياب الرّقابة الفعّالة خلال العامين الأوّلين

سجّل 3.567.658 سوريًّا في تركيا حتّى اليوم[11]. ويبلغ مجموع اللّاجئين السّوريّين إلى جانب اللّاجئين من الدّول المختلفة في تركيا حوالي أربعة ملايين لاجئ. وقد انتشر السّوريّون في جميع أنحاء تركيا، في ظلّ غياب الرّقابة الفعّالة خلال العامين الأوّلين، وتركّز وجودهم في مناطق جنوب شرق إقليم الأناضول، وفي المدن القريبة من الحدود السّوريّة. تستضيف أنطاكية 28 ٪، وأورفة 23 ٪ من السّوريّين، ومن الطبيعيّ أن يتبادر إلى الذّهن أن تحدث هذه النّسب العديد من المشكلات الاجتماعيّة خلال فترة قصيرة، لكنّ الغريب في الأمر أن يتجاوز عدد اللّاجئين السّوريّين في مدينة كلس الحدوديّة عدد السّكّان المحليّين بـ 600 ألف شخص دون أن يتمّ تسجيل أيّة واقعة جديرة بالذّكر هناك.[12]

يستفيد السّوريّون في ظلّ الحماية المؤقّتة من الحقوق المختلفة في إطار القانون 6458، مثل الخدمات الصّحّيّة، وحقّ العمل، وحقّ لمّ شمل الأسرة، وحقّ التّعليم. وقد صدرت التّعميمات المتعاقبة لضمان ممارسة هذه الحقوق، وعدم الاكتفاء بوجودها في القانون. وأصدرت الإدارة العامّة للهجرة نظام الحماية المؤقّتة بتاريخ 22. 10. 2014، ومن خلال هذا التّعميم جرى احتواء السّوريّين في ظلّ الحماية المؤقّتة. وبدأ منحهم وثيقة هويّة الحماية المؤقّتة. وبعد هذا التّعميم، تسارعت عمليّة تسجيل قيود السّوريّين.[13] ثمّ تبع ذلك صدور التّعميمات المختلفة

حول الخدمات الصّحّيّة والتّعليميّة، ورخصة العمل، وبذلك بدأ السّوريّون في الحصول على الحقوق التي يمتلكها السّكّان المحلّيّون.

صحيح أنّ الحكومة فتحت الأبواب لأسباب إنسانيّة فور بدء الأزمة السّوريّة، إلّا أنّ تدفّق اللّاجئين تجاوز حدّ التّوقّعات خلال فترة قصيرة من الزّمن. وأطلق عليهم اسم "الضّيوف" بالنّظر إلى أنّ القانون الرّسميّ لا يسمح باستقبال طالبي اللّجوء من غير أوربّا. ويحتلّ مفهوم الضّيافة مكانةً مهمّةً في الثّقافة التّركيّة، والضّيف هو الشّخص الذي يحتاج إلى اهتمام[14]. وقد دعا رجب طيّب أردوغان رئيس الوزراء حينها في خطاباته سكّان الأناضول إلى إبراز كرم الضّيافة من جهة، وأوضح من ناحية أخرى أنّ تركيا تفتح أبوابها للمظلومين من دون أيّ تمييز بين الأشخاص من حيث الدّين والمذهب والأصول العرقيّة، آخذًا في الحسبان التّنوّع العقائديّ في البنية المجتمعيّة السّوريّة.[15] وفي أعقاب هذه التّسمية مباشرةً، ومن أجل تسريع وتيرة تقبّل السّوريّين من قبل المجتمع، بدأ باستخدام خطاب المهاجرين والأنصار، انطلاقًا من هجرة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه من مكّة إلى المدينة فرارًا بدينهم من الاضطهاد، وما رافق ذلك من ظهور لقب المهاجرين والأنصار. وقد غلب على خطابات طيّب أردوغان استعمال هذه الاستعارة، حتى إنّ جملة "نحن الأنصار وأنتم المهاجرون" وردت في خطابه إلى السّوريّين في غازي عنتاب في تاريخ 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2014. ووجد هذا الخطاب القبول لدى شريحة كبيرة من الشّعب، وانطلق النّاس ليكونوا أنصارًا للسّوريّين تحقيقًا لمتطلّبات عقيدتهم.[16]

السّبب المهمّ الثّاني في استقبال الشّعب التّركيّ للسّوريّين وتقبّلهم لهم هو وجود أواصر القربى بين العائلات المنتشرة على طرفيّ الحدود التّركيّة السّوريّة، وكما هو معلوم، كانت هذه الأراضي قبل مئة عام تابعةً للدّولة العثمانيّة. وكانت سوريا وتركيا والعديد من دول المنطقة تابعةً للدّولة العثمانيّة، وكانت كلّ شعوبها من مواطني الدّولة العثمانيّة قبل أن تتقاسم إنكلترا وفرنسا بعد الحرب العالميّة الأولى هذه الأراضي وفق اتّفاقيّة سايكس بيكو الموقّعة بينهما في عام 1916، ونشأت هذه الدّول نتيجة هذا الاقتسام. وهكذا نشأت الدّولة السّوريّة الحاليّة في ظروف تلك الفترة، ووضعت تحت سلطة الانتداب الفرنسيّ، فالحدود القائمة بين سوريا وتركيا لا تعتمد على أسباب تاريخيّة أو جغرافيّة، بل قام الموظّفون برسمها على الخريطة على الطّاولة خلال توقيع الاتّفاقيّة بين سايكس وبيكو، وهكذا بقي قسم من العائلة الواحدة في الطّرف التّركيّ من الحدود، بينما بقي القسم الآخر في الطّرف السّوريّ، وعندما بدأت الأزمة في سوريا استقبلت العائلات التّركيّة في المناطق الحدوديّة أقرباءها من الطّرف السّوريّ، وكانوا عونًا لهم في التّكيّف مع الحياة في تركيا[17].

وفي هذا السّياق، لا تمكن الاستهانة بأعداد الأشخاص المعارضين لاستقبال السّوريّين، وبمواقفهم وانتقاداتهم في هذا الموضوع، فجميع أحزاب المعارضة تقريبًا عارضت استقبال السّوريّين مع فرضيّة أنّ سياسة الحكومة في الموضوع السّوريّ كانت خاطئةً منذ البداية،[18] وقد تسبّب مثل هذا الخطاب الإعلاميّ بالغليان الشّعبيّ، وحدوث الاعتداءات على السّوريّين

من حين لآخر، كما أنّ انتشار بعض حوادث السّرقة والمضايقات المزعومة في وسائل الإعلام تغذّي الكراهية، وتتسبّب في حدوث الاعتداءات ضدّ السّوريّين، وقد انتشر خطاب الكراهية ضدّ السّوريّين في التّواصل الاجتماعيّ بشكل واسع.[20] لكنّ هذا النّوع من خطاب الكراهية والعداء على العموم بقي محصورًا في إطار الأفراد أو المجموعات الصّغيرة، وتشكّل نتيجة انفعالات آنيّة، أي أنّه لم يتحوّل إلى حركة منظّمة ومنتظمة مطلقًا.

استقبال السّوريّين في ألمانيا:

أصبحت سياسة اللّاجئين في ألمانيا أكثر ليبراليّةً مع مرور الزّمن؛ لأسباب عديدة، مثل التّطوّر الاقتصاديّ في السّنوات الأخيرة، وتنامي ظاهرة الشّيخوخة بين أفراد الشّعب، وعدم قدرته على تلبية حاجة الاقتصاد من الموارد البشريّة بشكل كامل.[21] لهذه الأسباب أصدرت ألمانيا قرارات في تشرين الثّاني/ نوفمبر من عام 2014 خفّضت بموجبها مدّة انتظار اللّاجئين للحصول على رخصة العمل في البلاد بعد الحصول على الإقامة فيها من تسعة أشهر أو اثني عشر شهرًا إلى ثلاثة أشهر فقط، وبدأت تمنح رخص العمل من أجل عامين لاحقين.[22]

وكما ذكرنا سابقًا أصدرت ألمانيا في شهر أيّار/ مايو عام 2013 قرارًا يقضي باستقبال 5000 لاجئ سوري، ثمّ تتابعت القرارات الصّادرة من الولايات المختلفة، فارتفع هذا العدد إلى 20.000 لاجئ في حزيران/ يونيو 2014. واتّخذت 15 ولاية قرارات تمنح السّوريّين المستقرّين في ألمانيا فرصة إحضار أقربائهم إلى ألمانيا مشروطةً بتحمّلهم جميع التّكاليف المترتّبة على ذلك،[23] ونتيجةً لهذه التّسهيلات شهدت ألمانيا تدفّقًا كبيرًا للّاجئين في عام 2015، حيث بلغ عدد طالبي اللّجوء في ذلك العام حوالي خمس مئة ألف، وتجاوز هذا العدد سبع مئة وخمسين ألفًا في عام 2016، ثمّ تراجع فيما بعد في عام 2017 إلى مئتين وعشرين ألفًا، وفي عام 2018 بلغ هذا العدد مئةً وخمسةً وعشرين ألفًا.[24]

يوجد في ألمانيا حاليًّا مليون ومئتا ألف من اللّاجئين تقريبًا، من بينهم أكثر من خمس مئة ألف من اللّاجئين السّوريّين. ووفقًا لصيغة كونيغشتاين، يوزّع اللّاجئون عند وصولهم إلى ألمانيا لأوّل مرّة في الولايات؛ في ضوء القرارات التي تتّخذها هذه الولايات حول مدى قدرتها على استيعاب اللّاجئين، مع أخذ الوضع الاقتصاديّ بعين الاعتبار،[25] وبهذه الطّريقة، يقيم اللّاجئون في الأماكن التي حدّدتها لهم الدّولة للإقامة فيها بمعدّلات تمنع تركّزهم في مكان واحد.

سلك الكثير من اللّاجئين طريق المغامرة المحفوفة بالمخاطر في ظروف صعبة لأشهر طويلة من أجل الوصول إلى ألمانيا، بعد أن وصلوا من تركيا إلى اليونان، مستخدمين قوارب مطّاطيّةً نفخت بطريقة غير سليمة. وفي الأيّام الأولى التي حاول فيها اللّاجئون الوصول إلى أوربّا عبر البحر واضعين نصب أعينهم مخاطر الهلاك، ومعرّضين أهاليهم وأولادهم إلى المخاطر، بل في صباح يوم 2 أيلول/ سبتمبر من 2015 بالتّحديد- عثر على جسد الطّفل الكردي أيلان مسجًّى في سواحل بودوروم المكشوفة،[26] وبعد يومين من هذه الواقعة، ومع نفاد صبر

اللّاجئين الّذين ظلّوا محاصرين في محطّات القطار في المجر في ظروف سيّئة لفترة طويلة من الزّمن، بعد أن أمضوا أشهرًا طويلةً في الطّرق، بدأوا في 4 أيلول/ سبتمبر عام 2015 رحلتهم نحو ألمانيا سيرًا على الأقدام، وفي تلك اللّيلة اجتمعت ميركل مع مستشاريها، ثمّ قرّرت نقل هؤلاء إلى ألمانيا بوساطة القطارات، وكان هذا القرار بمثابة هدم الجدار الثّاني بعد هدم جدار برلين الأوّل، وازداد عدد اللّاجئين في ألمانيا بعد هذا القرار زيادةً ملحوظةً، وأدخل القادمون في تلك الفترة إلى ألمانيا بدون تدقيق أمنيّ،[27] وقد واجه هذا الوضع على وجه الخصوص انتقادات حادّةً للغاية من قبل المعارضة، ونتيجةً لهذه الانتقادات ألقت ميركل خطابًا في 15 أيلول/ سبتمبر مفاده أنّه "إذا أخفقت أوربّا في حلّ أزمة اللّاجئين، فسوف يؤدّي ذلك إلى انهيار الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان" [28].

أصبحت سياسة اللّاجئين في ألمانيا أكثر ليبراليّةً مع مرور الزّمن لأسباب عديدة مثل التّطوّر الاقتصاديّ في السّنوات الأخيرة وتنامي ظاهرة الشّيخوخة بين أفراد الشّعب وعدم قدرته على تلبية حاجة الاقتصاد من الموارد البشريّة بشكل كامل

وكما أسلفنا، سمح بإحضار السّوريّين من المجر إلى ألمانيا بوساطة القطارات في 4 أيلول/ سبتمبر 2015، ولكنّ بعض البنى التّحتيّة الضّروريّة لاستقبالهم كانت قد بدأ العمل على إعدادها تدريجيًّا، ولم تكن قد انتهت بعد، وقد أشار مركز اللّجوء والهجرة في ألمانيا (BAMF) في تغريدة له بتاريخ 25 آب/ أغسطس 2015- إلى عدم سريان مفعول اتّفاقيّة دبلن من أجل اللّاجئين السّوريّين. ورغم أنّ هذه المسألة أصبحت موضوع التّساؤل في البرلمان، لكنّها شكّلت حجرًا أساسيًّا مهمًّا في موضوع تسهيل استقبال اللّاجئين السّوريّين في ذلك الحين [29].

دخلت اتّفاقيّة دبلن حيّز التّنفيذ في شهر تمّوز/ يوليو من عام 2013، وألقت المسؤوليّة في موضوع اتّخاذ القرار حول دخول اللّاجئين والمهاجرين إلى دول الاتّحاد الأوربّيّ، بأوّل دولة يدخلونها[30]. وفقًا لذلك يجري اللّاجئ أو المهاجر جميع المعاملات في أوّل دولة يدخلها من دول الاتّحاد الأوربّيّ، ويصدر القرار حول مصيره من قبل تلك الدّولة. وفي موضوع السّوريّين علّقت ألمانيا تعاملها باتّفاقيّة دبلن، فسمحت بدخول السّوريّين إلى أراضيها بغضّ النّظر عن الشّرط الذي ينصّ على أن يواصل السّوريّون الّذين دخلوا أيّ دولة من دول الاتّحاد مسبقًا- إجراء معاملاتهم في تلك الدّولة. وفي الواقع تخلّت ألمانيا فيما بعد عن تعليقها العمل باتّفاقيّة دبلن، وهي تقوم حاليًّا بإعادة اللّاجئين إلى الدّول الأوربّيّة التي قدموا منها.

وفي عامي 2015 و2016 اللّذين شهدا زيادةً ملحوظةً في أعداد طالبي اللّجوء، نتيجةً لكلّ هذه التّسهيلات، جرى إيواء اللّاجئين في معسكرات الجيش، وفي الخيام، والصّالات الرّياضيّة في المدارس، وبدأت المباشرة في إجراء المعاملات من أجل تسلّم طلبات اللّجوء. لكنّ النّقص الحاصل في عدد الكوادر تسبّب في إطالة فترة إجراء المعاملات، كما تسبّب فتح هذه الأماكن أمام خدمة اللّاجئين، وطول مدّة المعاملات في حدوث إزعاجات ومشكلات مختلفة لسكّان المحيط؛ بسبب الاكتظاظات والمخالفات، إلى جانب الإزعاجات التي لحقت

باللّاجئين؛ بسبب العيش في مكان ضيّق، ضمن مجموعات مكتظّة، لا يعرف أفرادها بعضهم بعضًا.[31] فصدر قانون تسريع معاملات اللّاجئين في تاريخ 24 تشرين الأوّل/ أكتوبر عام 2015، في محاولة لتسريع معاملات المراجعين من طالبي اللّجوء، وأنشئت حزمة اللّاجئين التي من شأنها تسريع تقييم مراجعات طالبي اللّجوء وفقًا للبلدان التي قدموا منها؛ فيما إذا كان البلد في حالة حرب أم لا (ولاسيّما القادمين من بلدان مثل سوريا وإيران والعراق وإريتريا). ونتيجةً لذلك، سيتمكّن طالبو اللّجوء، بعد تقديم طلباتهم، من البدء في دورات الاندماج، ودورات اللّغة الألمانيّة، وسيتعيّن على الّذين يخفقون في النّجاح في ذلك، مغادرة البلد في أقرب وقت ممكن[32]. يقدّم هذا الوضع خدمةً أسرع للّذين يريدون البقاء هناك من ناحية، بينما يجبرهم على الجدّيّة في العمل من أجل البقاء في ألمانيا من ناحية أخرى. وفي إطار هذا القانون بدئ بتقرير مصير طالبي اللّجوء القادمين إلى ألمانيا من دول البلقان، لا من الدّول المذكورة، وأعيدوا إلى بلادهم خلال أسبوع. وبعد هذا القانون اتّخذت قرارات أكثر إيجابيّةً حول طلبات اللّاجئين السّوريّين بالمقارنة مع طالبي اللّجوء من البلدان الأخرى.

أعدّت الحكومة حزمةً أخرى للحدّ من الوافدين؛ بسبب زيادة عدد طالبي اللّجوء خلال مدّة قصيرة، والتّطوّرات السّياسيّة داخل البلاد، فكان لصدور القانون عام 2016 على شكل الحزمة الثّانية للّاجئين تداعيات سلبيّة على موضوع لمّ الشّمل. ونتيجةً لذلك، أصبح من الصّعب على السّوريّين الّذين سبق أن قبلت طلبات لجوئهم جلب أفراد أسرهم إلى ألمانيا. وقد أدّت الأسباب السّياسيّة دورًا مهمًا في ظهور هذه الحزمة، ففي الانتخابات التي جرت في ألمانيا في عام 2017 تعرّضت السّياسة الإيجابيّة التي مارستها أنجيلا ميركل تجاه اللّاجئين السّوريّين للانتقاد الشّديد من قبل المعارضة، كما أدّى تعزيز حزب "البديل من أجل ألمانيا" AfD اليمينيّ المتطرّف (ذي الاتّجاه النّازيّ) إلى خسارة حزب ميركل بعض الأصوات، ودخول حزب AfD البرلمان بوصفه ثالث أقوى حزب، ممّا اضطرّت ميركل إلى تشكيل ائتلاف جمع بين حزبها وحزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ المسيحيّ CDU، والحزب الدّيمقراطيّ الاجتماعيّ، وأدّى تشكيل الحكومة الائتلافيّة هذه إلى صدور قرار يسمح لحوالي ألف شخص فقط بالقدوم إلى ألمانيا في إطار لمّ شمل العائلات شهريًّا. فلو افترضنا أنّ هناك ما بين خمسين إلى ستين ألف شخص ينتظرون في إطار طلبات لمّ شمل العائلات، فمن غير المستبعد أن تمتدّ عمليّة لمّ الشّمل لسنوات طويلة بموجب هذا القانون[33].

وعلى الرّغم من هذه الخطوة الإيجابيّة المتّخذة من قبل الدّولة، انتشرت الآراء المناهضة للأجانب، ولا سيّما للّاجئين في ألمانيا. فإذا نظرنا إلى الحياة اليوميّة للّاجئين السّوريّين في إطار الحياة الاجتماعيّة العاديّة فسنلاحظ عدم نشاطهم من حيث العلاقات الشّخصيّة مع المجتمع الألمانيّ، والمشاركة في الثّقافة المجتمعيّة، وسنلاحظ أنّه كلّما بعدت الأماكن التي يقيم فيها السّوريّون عن المواقع السّكنيّة العامّة؛ أي عندما يقيمون في أماكن مخصّصةً للّاجئين بعيدةً عن المدينة- ازدادت مشقّتهم في التّكيّف مع المجتمع، وتعلّم اللّغة الألمانيّة، والعثور على عمل، وازداد إحساسهم بالعزلة[34].

يظهر العديد من الدّراسات أنّ طالبي اللّجوء يتعرّضون للتّمييز من قبل سلطات الدّولة أيضًا. فمعظم طالبي اللّجوء يخافون، ولاسيّما عندما يذهبون إلى مركز الأجانب، ويذكر البعض أنّهم حين يذهبون إلى مركز المعونات الاجتماعيّة، ولا يتصرّفون وفقًا لتوقّعات الموظّف هناك، يقطع الموظّف راتب الشّهر المقبل، وأنّهم ينتظرون أمام أبواب مراكز المعونات الاجتماعيّة لساعات طويلة من أجل بعض المدفوعات الصّغيرة، وعندما يتبيّن نقص المستندات يطلب منهم استكمالها، ثمّ العودة مرّةً أخرى. وتبوء محاولاتهم في البحث عن العمل بالإخفاق عمومًا؛ لأنّ أصحاب العمل لا يفضّلون اختيار اللّاجئين تفاديًا للأعمال البيروقراطيّة التي يضطرّون إلى القيام بها عند تشغيلهم. وإذا ما وجد اللّاجئون عملًا، فإنّهم يتعرّضون للتّمييز من قبل العمّال الآخرين في مكان العمل. كما أنّ هناك عنصرًا آخر يشكّل عائقًا أمام إيجاد فرص العمل، هو زيّهم. يقول اللّاجئون: إنّهم غالبًا ما يوجّه إليهم هذا السّؤال: "هل ستعمل بهذه الملابس؟" في أثناء المقابلة من أجل العمل. كما يتعرّضون للتّمييز في الأماكن العامّة أيضًا، ولاسيّما في البنوك، ومكاتب البريد، والمشافي والمرافق الصّحّيّة، والنّوادي الرّياضيّة، ومراكز التّسوّق، ووسائل النّقل الجماعيّ[35].

وتختلف ردود أفعال الشّعب تجاه تدفّق اللّاجئين، ولاسيّما حينما يكون مكثّفًا، بين مؤيّد له ومعارض أشدّ الاعتراض. فبينما يستقبل بعض المواطنين اللّاجئين من محطّات القطارات بالهدايا والتّضامن معهم، ومن ثمّ تخصيص أماكن إيواء مؤقّتة للحالات الطّارئة، وتعليم اللّغة، والمساعدة في التّعرّف على المدينة ومعاملات القيود– هناك مجموعة كبيرة من المواطنين يعارضون قدوم اللّاجئين، وينظرون إليهم بعين الرّيبة. وحين بدأت هذه المجموعات المعارضة القيام بالاحتجاجات، تعرّضت للتّلاعب من قبل الكيانات اليمينيّة المتطرّفة، والحزب الدّيمقراطيّ

الوطنـيّ NPD النّازيّ التّوجّه. فاتّخذت الاحتجاجات طابع العنف ضدّ اللّاجئين، وأقدمت عـلى إحراق أماكن إيوائهم، ثمّ تحوّلت فيما بعد إلى حركة "بغيدا Pegida" المعادية للأجانب. ومـع مرور الزّمن توسّـعت حركة بغيـدا، واسـتمرّت في الاحتجاجات في العديـد من المدن، وشـاركت فيها حشود غفيرة من النّاس، وانتشرت الحركة على شكل موجات متتابعة لتجتاح أوربّـا بأكملها. وتعزّزت قوّة الحركة، وولّدت الجرأة الكافية لإنشـاء حزب AfD الشّـعبويّ اليمينـيّ المتطرّف، الذي تعزّزت قدراته مـع مرور الأيّام.[36] وازداد مؤيّدو هذا الحزب، وعلا شأنه، فأصبح الحزب الثّاني في ألمانيا حاليًّا.[37]

النّتائج:

اسـتقبل السّـوريّون في كلا البلدين بالقرارات التي اتّخذتهـا حكومتهما، وظهرت أصوات معارضـة في كلا البلديـن على هذا الأمر. وبينما اقتصرت مواقف المعارضة في تركيا عمومًا على الخطاب، شـهدت ألمانيا بين الحين والآخر غليانًا شعبيًّا واحتجاجات مترافقةً مع أعمال عنف، أدّى ذلك في البداية إلى تشـكيل حركة بغيدا ذات الفكر النّازيّ العنصريّ المتطرّف، ثمّ تحوّلت هذه الحركة فيما بعد إلى حزب AfD السّـياسيّ، ذي التّوجّه العنصريّ النّازيّ، ليصبح الحزب الكبـير الثّـاني في ألمانيـا في الوقـت الحـاليّ. أي إنّ وجهة النّظـر المعاديـة للأجانـب وطالبـي اللّجـوء تحوّلـت إلى وضع حركيّ، وبدأت الحركة القيام بأعمال عنف.

سلـك الكثيـر مـن اللّاجئيـن طريـق المغامرة المحفوفـة بالمخاطر في ظـروف صعبة لأشهر طويلـة مـن أجل الوصـول إلـى ألمانيـا بعد أن وصلـوا من تركيا إلى اليونان مستخدمين قوارب مطّاطيّة نفخت بطريقة غير سليمة

يعتمد استقبال البلدين للسّوريّين في كلا البلدين على الأسباب الإنسانيّة، وفي حين ارتكزت هذه الأسباب في تركيـا عـلى مفاهيم تراثيّـة، مثل الضّيافـة، وعلى مفاهيم دينيّة، مثل المهاجريـن والأنصار. اعتمدت في ألمانيا على مفهوم حقوق الإنسـان. وقد أبدى الشّـعب التّركيّ على العموم تمسّـكه بقيمه التّراثيّة والدّينيّة، واسـتضاف السّـوريّين في إطار هذه المفاهيم، بينما أقدم قسم من الشّعب الألمانيّ على استقبال اللّاجئين السّوريّين الأوائل في محطّات القطارات في إطار حقوق اللّاجئين، وقدّموا لهم بعض المسـاعدات الفرديّة. ثمّ ترك السّـوريّون هم وشـأنهم مع الدّولة الألمانيّة، بحسـب مقتضيات كونها دولةً اجتماعيّةً. وفيما كانت الدّولة في تركيا تسـير في خـطّ الوفاء بمقتضيات الدّولة الاجتماعيّة تدريجيًّا، وهي لا تملك القدرة على توفير الإمكانات التي وفّرتها ألمانيا للسّـوريّين، غطّى الشّعب التّركيّ جميع التّكاليف على العموم، إلى حين عثور النّـاس على عمـل يلتزمون به، أو سـاعدوهم في العثور على عمل. ورغم ذلـك، أنفقت تركيا الأمـوال الطّائلة من أجل السّـوريّين في مختلـف المجالات، مثل الصّحّـة والتّعليم، وذلك بعد صدور قانون الأجانب والحماية الدّوليّة في عام 2013.

كانـت الأمور كلّها تحت سـيطرة الدّولة الألمانيّة منذ بداية قدوم السّـوريّين إليها، ولم يكن للنّـاس حريّـة اختيار الأماكن التي يسـتقرّون ويقيمـون فيها والأعمال التي سـيعملون بها. في

حين أنّهم في تركيا باشروا في تنظيم المشروعات الصّغيرة والكبيرة التي تخلق البيئة والظّروف المناسبة للمعيشة. وهكذا تمكّن السّوريّون في تركيا من بناء حياة جديدة مشابهة لحياتهم الخاصّة في سوريا، ووجدوا الفرصة في مواصلة حياتهم بالمعنى الثّقافيّ بدون صعوبات تذكر. لم تكن لتركيا أيّ مكتسبات من قدوم السّوريّين إليها، في حين أنّ ألمانيا ترى في القادمين إليها قوّةً اقتصاديّةً يانعةً، إذ يشكّل الذّكور الّذين لم تتجاوز أعمارهم الخامسة والثّلاثين سنة 60 ٪ من طالبي اللّجوء إلى ألمانيا.[38] وتشكّل هذه الفئة العمريّة بالنّسبة للمجتمع الألمانيّ المتقدّم في السّنّ الدّم الطّازج والعامل المنتج.

الخاتمة:

يعتقد كلّ من تركيا وألمانيا أنّهما تعرّضتا لموجة كبيرة من تدفّق اللّاجئين السّوريّين في مدّة قصيرة من الزّمن من دون إعداد مسبق. إلّا أنّ ألمانيا بوصفها دولةً تمكّنت من تحقيق تنميتها بعد الحرب العالميّة الثّانية بفضل العمالة الأجنبيّة اللّاجئة، ولا يمكن الإنكار بأنّها دولة ذات خبرة عريقة من حيث اللّوائح القانونيّة بشأن الهجرة. ولذلك، من المتوقّع أن تكون أكثر قدرةً من تركيا على استيعاب اللّاجئين السّوريّين. رغم ذلك استقبلت تركيا السّوريّين منذ بداية الأزمة، في حين أنّ ألمانيا بدأت باستقبالهم بعد مضيّ أربع سنوات على بداية الأزمة. ولا شكّ أنّ بعض السّوريّين قد وصلوا بين الحين والآخر إلى ألمانيا خلال هذه الفترة، لكنّ استقبال ألمانيا للّاجئين رسميًّا بدأ في شهر أيلول/ سبتمبر عام 2015، ولا شّك أنّ تلك الفترة أدّت دورًا كبيرًا في استعداد ألمانيا بشكل أو بآخر. في تركيا كان الشّعب والمنظّمات الأهليّة أوّل المهتمّين بالسّوريّين، بينما تولّت الدّولة والموظّفون هذا الأمر في ألمانيا. واستقبل قسم من المواطنين في ألمانيا اللّاجئين –ولاسيّما الأوائل منهم– بالمحبّة والمساعدة، إلّا أنّ هذا الأمر اقتصر على تقديم المساعدات على المستوى الفرديّ، وتغطية مجال واحد فقط، مثل تعليم اللّغة والتّسوّق. بينما في تركيا تولّت المنظّمات الأهليّة والمتطوّعون أمورًا، مثل: المساعدة في العثور على البيوت، وشراء الأمتعة، وتقديم فرص العمل، وتقديم المساعدة في المشافي، والمعاملات في دوائر الدّولة، والمساعدة في أعمالهم. وهكذا حدث اندماج سريع بين السّوريّين والمواطنين الأتراك الّذين يرغبون في مساعدتهم. في المقابل وزّع السّوريّون على الولايات الألمانيّة بإشراف الدّولة، وكانت عليهم الإقامة في الأماكن التي وفّرتها الدّولة لهم، وهذا صعّب انسجام السّوريّين مع المجتمع الألمانيّ.

ولأنّ اللّاجئين وطالبي اللّجوء في ألمانيا يتلقّون في العموم مساعدات اجتماعيّةً من الدّولة، فهم يتعرّضون لضغوطات يمارسها عليهم الموظّفون، وعندما تقترن هذه الضّغوطات بالضّغوط الاجتماعيّة الأخرى، يتعرّض السّوريّون إلى خطر الاكتئاب والشّعور بالإخفاق بعد فترة. ورغم أنّ الدّولة تقدّم لهم فرصًا للعمل بين الحين والآخر، إلّا أنّها لا تراعي في ذلك الجانب الثّقافيّ، وحين يرفضون تلك الفرص تقطع عنهم المساعدات، فتقديم فرصة عمل لامرأة مسلمة تقوم من خلاله بتقديم جميع الخدمات التي يحتاجها العجوز الألمانيّ الذّكر–

عمـل لا يمكـن لامرأة سـوريّة أن تتقبّله، ولاسـيّما إن كان هذا العمل يعرض عـلى المرأة التي كانت تعمل في سوريا محاميةً أو طبيبةً أو معلّمة مدرسة.

ولأنّ للسّـوريّين مفهومًـا مختلفًا في مسـألة تربيـة الطّفل، فهم معرّضـون في ألمانيا إلى خطر تجريدهـم مـن أطفالهم مـن قبل مركـز الخدمـات الشّـبابيّة الألمانيّ. كـما تشـهد العلاقات بين العائلات السّـوريّة وجيرانهم الألمان مشـكلات كبيرةً ولاسـيّما حينما يكون عدد أفراد الأسرة كبيرًا. وإلى جانب كلّ هذه الضّغوطات، يخشـى الكثير من السّوريّين من ذوبان أطفالهم داخل الثّقافة الألمانيّة. أمّا في تركيا فلا يوجد فرق شاسع من النّاحية الثّقافيّة، فهم يشعرون بالمزيد من الرّاحة، ويمكنهم أن يستخدموا المرافق البيئيّة بشكل مريح. لكن، وعلى الرّغم من الرّاحة التي يشـعرون بها في تكوين ظروف حياتهم من النّاحية الثّقافيّة، فإنّ الكثير من السّـوريّين يحلمون بالذّهـاب إلى أوربّـا؛ لأنّ الفـرص الاقتصاديّـة في تركيا ليسـت على المسـتوى الـذي يرجونه. ويفضّل الكثير من العائلات السّوريّة البقاء في ألمانيا؛ بسبب الفرص الاقتصاديّة المتوفّرة، رغم المعاناة التي يعيشـونها من النّاحيتين الاجتماعيّة والثّقافيّة. فيبدو أنّ الفرص الاقتصاديّة تشكّل العامل الأهمّ في اختيار مكان الإقامة.

بعـد الكشـف عن الدّور المهـمّ للوضع الاقتصـاديّ في قرارات النّاس بشـأن حياتهم، ثمّة حقيقة أخرى يجدر ذكرها. ففي البحوث التي أجروها، ذكر الصّحفيّون روبرت بونغن وألينا جبارين ونينو سـيديل أنّ الكثير من السّـوريّين عادوا إلى تركيا بطرق غير شرعيّة، بعد أن تعذّر عليهـم لمّ شـمل أسرهم. فقد كشـف الصّحفيّون الّذين أجـروا بحوثهم في المناطـق الحدوديّة بين اليونان وتركيا، أنّ خمسـين شـخصًا يعبرون إلى تركيا يوميًّا عبر نهر ميريج.[39] ومن هنا فإنّ تسـاؤل السّـوريّين حول مصير حياتهم المسـتقبليّة في تركيا وألمانيا يفتح الطّريق أمام التّوقّعات حول توجّههم إلى تركيا، في ضوء التّحليل المقارن للوضع الحاليّ.

الهوامش والمصادر :

1. UNHCR,(2018), https ://data2.unhcr.org /en /situations /syria /location /113 (erişim tarihi: 06.10.2018);
BAMF,Bundesamt für Migration und Flüchtlinge resmi sayfası,http ://www.bamf.de/Service /Left /Function_ /Glossary /EN /glossar.html?lv3=1504234&lv2=1450778 (erişim tarihi: 07.10.2018).
2. تقرير منظّمة الهلال الأحمر التّركيّة (2014). الأزمة السّوريّة وعمليّة الإغاثة الإنسانيّة. لستم وحدكم. https ://www.kizilay.org.tr /Upload /Dokuman /Dosya /18114453_suriye-insani-yardim-operasyonu-haziran_sys.pdf. (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).
3. BMI, Bundesministerium des Inneren, Bau und Heimat (2013), Flüchtlinge aus Syrien, https ://www.bmi.bund.de /SharedDocs /kurzmeldungen /DE /2013 /03 /syrien-fluechtlinge.html (erişim: 06.10.2018).
4. LPB, Landeszentrale für politische Bildung, Baden-Württenberg, (2018),

fluechtlingsproblematik. /www.lpb-bw.de //:Flüchtlinge in Deutschland, https .(html (erişim tarihi: 06.10.2018

5. Collier, D. (1993), The Comperative Method, The Political Science: The State of Discipline, In Ada W. Finifter ed. Washington D.C.: American Political Science .119-Association, Pp. 105

6. Lijphart, A. (1971), Comparative Politics and the Comparative Method, The .693-American Political Science Review, Vol. 65, No. 3 (Sep., 1971), pp. 682

7. قرار مجلس الشّعب التّركيّ الكبير (1961)، العدد 53، مشروع قانون حول تصديق المعاهدة التي وقّعت في جنيف عام 1951 بشأن الوضع القانونيّ للّاجئين، وتقرير لجنة الشّؤون الخارجيّة (1/ 125).

8. قناة CNNTürk، 26. 10. 2013، داود أوغلو: "تمّ تجاوز الخطّ الأحمر بموضوع اللّاجئين"، https:// www.cnnturk.com /2013 /dunya /10 /26 /davutoglu-siginmacilar-konusunda- kirmizi-cizgi-asildi /728654.0 /index.html، (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2013).

9. الجريدة الرسميّة، 11. 03. 2013، قانون الأجانب والحماية الدّوليّة، رقم القانون: 6458، تاريخ القانون: 04. 04. 2013، http:// www.resmigazete.gov.tr /eskiler /2013 /04 /20130411-2.htm، (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).

10. Topcu, E. (2018), Female Leadership in the Framework of Crises Management within the Scope of Aid to the Syrians (An Example from Ankara), Middle East Journal of refugee Studies, Winter 2018, DOI 10.12738 /mejrs.2018.3.1.0007;

أمل طوبجو، وس. قورطولموش، (2017)، دراسة حول المتطوّعين والمنظّمات الأهليّة المعنيّين بالسّوريّين في تركيا: مجموعة المتطوّعين ودراسة الحدث العيّنة في حالة أنقرة، وزارة الأسرة والسّياسات الاجتماعيّة بالجمهوريّة التّركيّة؛ د. غ. تورك، (2016)، تقييم لفعاليّات المنظّمات الأهليّة بشأن اللّاجئين السّوريّين في تركيا، مجلّة مرمرة للاتّصالات/ Marmara Journal of Communication، DOI: 10.17829 /midr.20162520723

11. UNHCR, (2018), Germany | Q1 2018, http: //www.unhcr.org /dach /wp-content /uploads /sites /27 /2018 /03 /Factsheet_Germany_O1_2018.pdf (access date: 07.10.2018).

12. جمعيّة اللّاجئين (2018)، أعداد السّوريّين في تركيا في شهر أغسطس/ آب 2018، https:// multeciler.org.tr /turkiyedeki-suriyeli-sayisi/ ، (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).

13. الصّفحة الرّسميّة للمديريّة العامّة لإدارة الهجرة، أعمالنا المتعلّقة بالسّوريّين في إطار الحماية المؤقّتة، http:// www.goc.gov.tr /files /files /gecici_koruma_alan %C4 %B1nda_ yap %C4 %B1lan_cal %C4 %B1 %C5 %9Fmalar %C4 %B1m %C4 %B1z_ ek3(1).pdf، (تاريخ الزّيارة: 07. 10. 2018).

14. تقرير مركز البحوث السّياسيّة والاقتصاديّة والمجتمعيّة ستا، (آذار/ مارس 2018)، خطاب اللّاجئ السّوريّ في تركيا، https:// www.setav.org /suriyeli-multeci- %C2 %91turkiyede- soylemi/ ، (تاريخ الزّيارة: 08. 10. 2018).

15. دروان ي.، وأوزجان أ. ف. (2016)، القضيّة السّوريّة بلسان الخطابات، مجلّة مرمرة للاتّصالات/Marmara Journal of Communication، DOI: 10.17829 /midr.20162520716

16. Topcu, E. Kurtulmuş, S. (2016) "Solidarity with Syrian Immigrants with the Power of Islamic Beliefs and Volunteerism", in Turkish Migration 2016 Selected Papers, compiled by: Eroglu,. Cohen, D.J. H. Sirkeci, I. Transnatıonal Press London, UK, turkmig2016 /www.tplondon.com //:Retrieved from http .145-P.139

17. أمل طوبجو، (2017)، النّظر إلى الثّورة السّوريّة من نافذة 15 تمّوز/ يوليو 2016، مجلّة البحوث الاجتماعيّة التّركيّة/Journal of Turkish Social Sciences Research، تشرين الأوّل/ أكتوبر،

المجلّد2، العدد2، جامعة حسن قاليونجو، ص12–26.
18. دروان ي.، وأوزجان أ. ف. (2016). القضيّة السّوريّة بلسان الخطابات، مجلّة مرمرة للاتّصالات/Marmara Journal of Communication، ص 35 – 52، DOI: 10.17829/midr.20162520716
19. يلدز ز. (18. 05. 2018). اللّاجئون السّوريّون في مأزق خطاب الكراهية، https://tr.euronews.com/2018/05/18/nefret-soylemi-c-kmaz-nda-suriyeli-s-g-nmac-lar (تاريخ الزّيارة: 08. 10. 2018).
20. يازجي ت. (2016). الإعلام الحديث ولغة الكراهية: الخطاب الممتعض مع اللّاجئين السّوريّين نموذجًا، Global Media Journal TR Edition، 7 (13)، خريف 2016، ص115–137.
21. Engler, M. (2016b), Deutschland in der Flüchtlingskrise - Hintergründe, Reaktionen und Herausforderungen, Heinrich Boell Stiftung Warszawa, Insytut Zachodni, https://pl.boell.org/sites/default/files/uploads/2016/04/deutschland_in_der_fluchtlingskrise_engler.pdf (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).
22. GGUA, Gemeinnützige Gesellschaft zur Unterstützung Asylsuchender e.V. 18.11.2014, Arbeitsmarktzugang für Flüchtlinge mit Duldung und Aufenthaltsgestattung: Erleichterungen gelten seit November 2014. Retrieved from https://www.einwanderer.net/uebersichten/arbeitsmarktzugang/downloads/fileadmin/tabellen_und_arbeitsmarktzugang20142.pdf, (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).
23. Engler, M. (2016 a), Humanitaere Grosstat oder gescheitertes Migrationsmanagemnet? Die aktuelle Flüchtlingskrise in Deutschland und Europa Trends, Herausforderung und politische Reaktionen, Herasugeber:Kunz, B. Stark, Prof.Dr. H. Note du Cerfa 129, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ndc_129_-_marcus_engler_-_de.pdf (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).
24. BPB, Bundeszentrale für politische Bildung, (01.10.2018), Zahlen zu Asyl in Deutschland, https://www.bpb.de/gesellschaft/migration/flucht/218788/zahlen-zu-asyl-in-deutschland, (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).
25. BAMF, Bundesamt für Migration und Flüchtlinge resmi sayfası, http://www.bamf.de/EN/Service/Left/Glossary/_function/glossar.html?lv3=1504234&lv2=1450778, (تاريخ الزّيارة: 07. 10. 2018).
26. حرّيت، (03. 09. 2015). أيلان وغالب، رموز المأساة الكبيرة، http://www.hurriyet.com.tr/dunya/buyuk-dramin-sembolu-aylan-ve-galip-29983455 (تاريخ الزّيارة: 08. 10. 2018).
27. Zeit Online, (22.09.2016), Was geschah wirklich?, https://www.zeit.de/2016/35/grenzoeffnung-fluechtlinge-september-2015-wochenende-angela-merkel-ungarn-oesterreich/komplettansicht (تاريخ الزّيارة: 08. 10. 2018).
28. The Guardian, 15.09.2018, Angela Merkel defends Germany's handling of refugee influx, https://www.theguardian.com/world/2015/sep/15/angela-merkel-defends-germanys-handling-of-refugee-influx (access date: 08.10.2018).
29. Zeit Online(25.08.2015), Deutschland setzt Dublin-Verfahren für Syrer aus, https://www.zeit.de/politik/ausland/2015-08/fluechtlinge-dublin-eu-asyl (تاريخ الزّيارة: 07. 10. 2018)
30. EC Migration and Home Affairs, Country responsible for asylum application (Dublin), https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/asylum/examination-of-applicants_en (access date: 07.10.2018);

Deutscher Bundestag, 22.12.2017, Erklärung des BAMF zum Dublin-Verfahren /WP19 /ba /extrakt /dipbt.bundestag.de //:bei syrischen Staatsangehörigen, http html.231010 /2310
(تاريخ الزّيارة: 07. 10. 2018)

31. Engler, M. (2016 a), Humanitaere Grosstat oder gescheitertes Migrationsmanagemnet? Die aktuelle Flüchtlingskrise in Deutschland und Europa Trends, Herausforderung und politische Reaktionen, Herasugeber:Kunz, /files /default /sites /www.ifri.org //:B. Stark, Prof.Dr. H. Note du Cerfa 129, https ndc_129_-_marcus_engler_-_de.pdf /files /atoms تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018)).

32. Deutscher Bundestag, (21.01.2016), Änderungen des Asyl- und Aufenthaltsrechts seit Januar 2015 mit den Schwerpunkten Asylpaket I und II, Aktenzeichen: WD 3 - Abschluss der Arbeit: 21.01.2016 Fachbereich: WD 3: Verfassung 16 /3000 - 018 05b7770e5d14f4590 /424122 /blob /www.bundestag.de //:und Verwaltung. https 16-pdf-data.pdf-018-wd-3 /72c61c98ce01672 (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).

33. Zeit Online,(02.05.2018), Koalition einigt sich im Streit um Familiennachzug, fluechtlinge-grosse-koalition- /05-2018 /deutschland /politik /www.zeit.de //:https einigung-familienzusammenfuehrung-nachzug (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).

34. Robert Bosch Stiftung, (2016), Was wir über Flüchtlinge (nicht) wissen Der wissenschaftliche Erkenntnisstand zur Lebenssituation von Flüchtlingen in Deutschland, Eine Expertise im Auftrag der Robert Bosch Stiftung und des SVR- was-wir- /publikation /de /www.bosch-stiftung.de //:Forschungsbereichs.https ueber-fluechtlinge-nicht-wissen (تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).

35. Antidiskriminierungsstelle des Bundes, (2017), Diskriminierungsrisiken für Geflüchtete in Deutschland Eine Bestandsaufnahme der Antidiskriminierungsstelle /Downloads /SharedDocs /www.antidiskriminierungsstelle.de //:des Bundes, https Diskriminierungsrisiken_fuer_Gefluechtete_in_ /Expertisen /publikationen /DE Deutschland.pdf?__blob=publicationFile&v=4
(تاريخ الزّيارة: 06. 10. 2018).

36. Engler, M. (2016 a), Humanitaere Grosstat oder gescheitertes Migrationsmanagemnet? Die aktuelle Flüchtlingskrise in Deutschland und Europa Trends, Herausforderung und politische Reaktionen, Herasugeber:Kunz, /files /default /sites /www.ifri.org //:B. Stark, Prof.Dr. H. Note du Cerfa 129, https ndc_129_-_marcus_engler_-_de.pdf /files /atoms (تاريخ الزيارة: 06. 10. 2018).

37. www. //:Tagesschau, (21.09.2018), AfD erstmals zweitstärkste Partei, https deutschlandtrend-1381.html /inland /tagesschau.de (تاريخ الزّيارة: 08. 10. 2018).

38. BAMF, Bundesamt für Migration und Flüchtlinge resmi sayfası, glossar. /function_ /Glossary /Left /Service /EN /www.bamf.de //:http html?lv3=1504234&lv2=1450778, (تاريخ الزيارة: 07. 10. 2018)

39. Bongen, R. Jabarine, A. Seidel, N. (12.04.2018) Flucht aus Deutschland: Syrer /2018 /archiv /panorama /daserste.ndr.de //:gehen in die Türkei, Das Erste,https Flucht-aus-Deutschland-Syrer-gehen-zurueck,umgekehrteflucht100.html (تاريخ الزّيارة: 09. 10. 2018).